جدل النحو والمنطق في التراث العربي الإسلامي :من صراع التخصصات إلى عبورها

The Grammar vs Logic Debate in the Arab-Islamic Tradition: From Disciplinary Conflict to Interdisciplinary Problematics

عبد الكريم نوار — Abdelkarim Nouar
جامعة إسطنبول مدنيّت — Istanbul Medeniyet University
nouarabdelkarim122@gmail.com

الملخص

يعالج هذا البحث إشكالية العلاقة بين النحو والمنطق في التراث العربي الإسلامي باعتبارها إشكالية إبستمولوجية معقدة، تتجاوز كونها سجالا تقنيا بين صناعتين معرفيتين مستقلتين، لتغدو فضاء تتقاطع فيه أسئلة فلسفة اللغة، ونظرية المعرفة، وتاريخ العلوم، وتحليل الخطاب. وينطلق من أطروحة مفادها أن التوتر بين البيان، بوصفه نظاما لغويا تداوليا لإنتاج المعنى، والبرهان، بوصفه نسقا صوريا لتنظيم الاستدلال، لا يمكن فهمه إلا ضمن أفق عابر للتخصصات يكشف عن اختلاف أنماط العقلانية ومعايير تقنين المعرفة في الثقافة الإسلامية. يحلل البحث مناظرة أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى بن يونس بوصفها لحظة تأسيسية لتصادم نموذجين معرفيين: نموذج لغوي تداولي يربط المعنى بالاستعمال والسياق، ونموذج منطقي صوري يسعى إلى فرض معيار كوني لضبط الفكر. ويبيّن كيف تحوّلت هذه المناظرة إلى مرجع مفهومي أعاد فلاسفة بغداد، وفي مقدمتهم أبو نصر الفارابي، من خلاله التفكير في العلاقة بين العلوم، عبر الانتقال من منطق الصراع إلى منطق التوازي الوظيفي، حيث يتم التمييز بين النحو والمنطق دون قطيعة أو اختزال. كما يتناول البحث إسهام يحيى بن عدي في ترسيم الحدود المنهجية بين الصناعتين، من خلال الفصل الدقيق بين موضوع كل علم وغايته، في أفق تكاملي يهدف إلى تجنّب الخلط بين مستويات التحليل اللغوي والمنطقي. ويتتبّع امتداد هذا الجدل إلى الأندلس عبر مناظرة البطليوسي وابن باجة، مبرزا تحوّل النقاش من سؤال الشرعية إلى سؤال حدود التداخل وإمكانات عبور التخصصات.

الكلمات المفتاحية: النحو، المنطق، البيان والبرهان، عبور التخصصات، العقلانية، التراث العربي الإسلامي.

Abstract

This study examines the relationship between grammar and logic in the Arabic-Islamic intellectual tradition as a complex epistemological problem rather than a merely technical dispute between two independent disciplines. It argues that this debate constitutes a critical intersection where philosophy of language, epistemology, history of science, and discourse analysis converge, revealing divergent models of rationality and competing criteria for regulating knowledge. The tension between bayān, understood as a pragmatic and discursive linguistic system for meaning production, and burhān, conceived as a formal system for organizing inference, cannot be adequately grasped outside an interdisciplinary horizon. The article analyzes the famous debate between Abū Saʿīd al-Sīrāfī and Abū Bishr Mattā b. Yūnus as a foundational moment that crystallized the confrontation between two epistemic paradigms: a linguistic, pragmatic rationality grounded in usage and context, and a formal,logical rationality claiming universal normative authority. It shows how this debate quickly exceeded its immediate historical context to become a conceptual reference through which Baghdad philosophers rethought the relations among the sciences. In this regard, special attention is given to al-Fārābī's project, which sought to move beyond disciplinary conflict by proposing a model of functional parallelism between grammar and logic, based on differentiation without reduction or domination. The study further examines the contribution of Yaḥyā b. ʿAdī, who advanced the discussion by rigorously demarcating the respective subjects and aims of grammar and logic, thereby establishing a methodological division intended to prevent epistemic confusion while preserving complementarity. Finally, the article traces the transmission of this debate to al-Andalus through the controversy between al-Baṭalyawsī and Ibn Bājja, highlighting a shift from struggles over legitimacy toward a critical reflection on the limits and possibilities of interdisciplinary interaction.

Keywords: Grammar; Logic; Bayān and Burhān; Interdisciplinarity; Rationality; Arabic-Islamic Intellectual Tradition.

Received: 10-10-2025 | Accepted: 13-12-2025 | Published: 10-04-2026

مقدمة

يقتضي تناول إشكالية العلاقة بين النحو والمنطق في التراث العربي الإسلامي تجاوز قراءتها بوصفها سجالا داخليا بين صناعتين معرفيتين مستقلتين، والنظر إليها باعتبارها مفترقا ابستمولوجيا تتقاطع فيه مجالات متعددة: فلسفة اللغة، ونظرية المعرفة، وتاريخ العلوم، وتحليل الخطاب... إن التوتر القائم بين "البيان" بوصفه نظاما لغويا تداوليا لإنتاج المعنى، و"البرهان" باعتباره نسقا صوريا لتنظيم الاستدلال، لا يفهم على نحو كاف إلا ضمن أفق عابر للتخصصات يكشف عن اختلاف أنماط العقلانية، ومعايير اليقين، وآليات تقنين المعرفة. بحيث ان انتقال المنطق اليوناني إلى اللغة العربية لم يكن مجرد عملية ترجمة تقنية أو استيعاب اصطلاحي، بقدر ما شكل مثّل حدثا معرفيا مركّبا أعاد ترتيب العلاقة بين اللغة والعقل، وبين القول والمعنى، وبين "القواعد التداولية" للاستخدام اللغوي والبنى الصورية للاستدلال. ومن ثمّ، فإن دراسة التقاطع بين النحو والمنطق تتيح فهما أوسع لكيفية تشكّل الحقول المعرفية في الثقافة الإسلامية، والحدود التي رُسمت -أو أُعيد رسمها- بين علوم اللسان، وعلوم العقل، وعلوم الشريعة، في سياق تفاوض إبستمولوجي طويل حول مشروعية المناهج وأولوياتها.

في هذا السياق، اكتسب المنطق، في طور تلقيه الأول، وضعا إشكاليا خاصا، إذ نظر إليه بوصفه نسق معرفي وافد يحمل افتراضات أنطولوجية وإبستمولوجية مغايرة لما استقر في علوم اللغة والكلام. وقد أفضى هذا الوضع إلى نشوء سجالات فكرية متعددة المستويات، شارك فيها النحاة والمناطقة والمتكلمون والفلاسفة، وتداخل فيها التحليل اللغوي مع الجدل الكلامي، والخطاب الفلسفي والنظر المقاصدي.

وتعدّ مناظرة أبي سعيد السيرافي (978-896م) وأبي بشر متى بن يونس(870- 940 م) لحظة مكثّفة لهذا التداخل، كونها تكشف عن تصادُم نمطين من العقلانية: عقلانية لغوية "بيانية"، وعقلانية صورية، برهانية، كما نقلها أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة والمقابسات. ومما لا ريب فيه، أن أهمية هذه المناظرة تتجاوز سياقها التاريخي المباشر، إذ سرعان ما تحوّلت إلى مرجع مفهومي أعاد فلاسفة مدرسة بغداد من خلاله التفكير في العلاقة بين العلوم، فقد سعى أبو نصر الفارابي(950- 874 م) إلى بناء تصور نسقي يحدّد موضع النحو والمنطق داخل بنية معرفية أوسع، معتبرا إياهما علمين متمايزين في الموضوع والغاية، لكن قابلين للتوازي الوظيفي ضمن مشروع عقلاني شامل. أما يحيى بن عدي(974-893م)، فقد قدّم معالجة أكثر ضبطا من حيث المنهج، تقوم على الفصل بين مستويات التحليل اللغوي والتحليل المنطقي، مع الإقرار بتكامل غير اختزالي بين الحقلين، ويعكس هذا المسار وعيا مبكرا بطابع الإشكال العابر للتخصصات،

حيث لا يمكن حسمه من داخل علم واحد دون غيره. ولم يبق هذا النقاش محصورا في الإطار الجماعة العلمية البغدادية، التي اعتبر الباحث التركي هارون كوشلو (Harun Kuşlu)فلاسفتها: "الوراثة الحضاريون لهذا الجدل من خلال تناولهم هذه الإشكالية ومحاولة تجاوزها"[1] ، وإنما امتد إلى الفضاء الأندلسي وخاصة مع جماعة قرطبة، حيث أُعيد طرحه ضمن شروط معرفية مختلفة، اتسمت بتداخل أعمق بين الفلسفة الطبيعية، والمنطق، ونظرية اللغة، كما يظهر في مواقف ابن باجة(1095-1138م) والبطليوسي(1052-1127م). ويشير هذا الامتداد إلى أن إشكالية النحو والمنطق تمثل بنية إشكالية مركزية في تاريخ تشكّل العقل الفلسفي في الإسلام، ذات قابلية دائمة لإعادة التفسير من زاوية معرفية متعددة، هذا ما يظهر من النقاش الحاد حول هذا الموضوع في الفكر العربي المعاصر.

ولما كان ذلك كذلك، تمحور هذا البحث حول مسألة العلاقة المفهومية بين النحو والمنطق من منظور عابر للتخصصات: هل يمكن النظر إليها بوصفها علاقة تكامل وعبور بين أنماط مختلفة من الصناعات (التخصصات \ المعارف)، أم أنها تعبير عن تمايز إبستمولوجي جذري بين نظامين غير قابلين للاختزال؟ وكيف أسهم تداخل الفلسفة، واللغة، والمنطق، والكلام في صياغة هذه العلاقة عبر مراحل مختلفة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، يعتمد البحث مقاربة تحليلية-تاريخية متعددة المستويات، تنطلق من تفكيك مناظرة السيرافي ومتى بوصفها نقطة تقاطع بين علوم متجاورة، ثم تنتقل إلى تحليل موقف الفارابي ويحي بن عدي، قبل تتبّع تحولات النقاش في السياق الأندلسي، سعيا إلى إبراز إمكانات التفاعل العابر للتخصصات أو حدود استحالته.

1- جدلية المنطق والنحو من خلال مناظرة بغداد

إنّ الاختلاف الواضح بين المنطق اليوناني النحو العربي أسّس فجوة معرفية عميقة تعبّر عن تمايز بين نسقين فكريين متغايرين، وقد اتخذ هذا التمايز طابعا فلسفيا وابستمولوجيا، تمظهر في صراعٍ بين صناعتين (تخصصين) معرفيين متنافسين: النحو بوصفه علما أصيلا تشكّل في أحضان اللغة والتداول العربي والنص، والمنطق بوصفه علما وافدا يدّعي لنفسه وظيفة معيارية كونية في تقويم الفكر وضبط الاستدلال. ويجسّد هذا الصراع بين التخصصات في أوضح صوره مناظرة أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى بن يونس، حيث لم يمثل كل طرف تصورا

[1] Harun Kuşlu, *"Ebû Bişr Mettâ'dan İbn Sînâ'ya Mantığın Konusu: Söz ve Lafızlar mı Yoksa İkinci Makul Anlamlar mı?"*, İslam Araştırmaları Dergisi, (2019), doi:10.26570/isad.571486, p. 24.

مختلفا لموقع اللغة وحدودها المعرفية فحسب، بل جسد أيضا تباين التصورات العلمية إلى العالم، أحدها بيانيني والثاني برهاني.

لقد دافع متى، من موقعه المنطقي، عن المنطق باعتباره أداة معيارية تعصم الذهن من الخطأ، وتمكّن من التمييز بين القول الصحيح والسقيم، وتشبه في وظيفتها الميزان في ضبط المقادير.[1] ويكشف هذا الدفاع عن نزعة توسعية للتخصص المنطقي، تسعى إلى فرض معاييره الصورية مرجعية عليا على سائر الحقول المعرفية، بما فيها علوم اللغة. في المقابل، واجه السيرافي هذا الادعاء بنقد جذري، مؤكدا أن المنطق لا يستوعب مجمل معطيات العقل الإنساني، ولا يصلح لأن يكون معيارا كليا شاملا للحكم على مختلف أنماط المعرفة. فقوله "ليس كل ما في الدنيا يوزن"[2] لا يفهم بوصفه رفضا للمنطق من حيث هو أداة، بل بوصفه اعتراضا على تحويل معيار خاص بتخصص بعينه إلى سلطة عابرة للتخصصات. ويعزّز السيرافي هذا الاعتراض بربط المنطق بسياقه الثقافي والتاريخي، معتبرا أنه علم يوناني النشأة والمفهوم، لا يمكن فرضه مرجعية ملزمة لسائر الأمم بحيث يصبح "حكما لهم وعليهم، وقاضيا بينهم"[3].

ويتعمّق هذا الصراع التخصصي في مسألة اللغة والترجمة. فالمنطق، في تصوره الصوري، يتعامل مع اللغة بوصفها وسيطا محايدا لحمل المعاني العقلية، في حين ينظر النحو إلى اللغة باعتبارها بنية دلالية مركّبة تتحدد معانيها بالاستعمال والسياق والتركيب، ومن هنا، يرى السيرافي أن انتقال المعاني المنطقية من اليونانية إلى السريانية ثم العربية لا يخلو من اختلال في الدقة والتمثيل، لأن "الأمانة في النقل ليست مضمونة لا في طبائع اللغات ولا في مقادير المعاني"[4]، هكذا فافترض اكتمال الترجمة يقود، في نظره، إلى مأزق أعمق، يتمثل في حصر البرهان والحقيقة داخل أفق العقل اليوناني، وهو ما ينطوي على إقصاء ضمني لخصوصيات المعارف الإنسانية الأخرى. أما موقف متّى بن يونس فينتهي إلى الفصل الصارم بين صناعتَي النحو والمنطق، بوصف كل منهما تخصصا مستقلا بموضوعه وغايته: فالمنطقي معنيّ بالمعنى، والنحوي منشغل باللفظ، ولا يتقاطعان إلا عرضا، ويؤسس هذا التصور لتراتب قيمي يُقدَّم فيه المعنى على اللفظ من جهة المنطق، ويعكس هذا الترتيب من جهة النحو.

1 أبي حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، مراجعة: هيثم خليفة الطعيمي، (بيروت: المكتبة العصرية،2011)، ص90.

2 المصدر نفسه، ص 91.

3 المصدر نفسه، ص 90.

4 المصدر نفسه، ص 92.

إن هذا الفصل يعكس، في عمقه، تصورا تقسيميا للمعرفة، يقوم على عزل التخصصات ومنح أحدها سلطة معيارية على غيره، هذا ويرفض السيرافي هذا الفصل القاطع، معتبرا أن المعرفة بطبيعتها متداخلة، وأن العلوم تتلاقى "بالمشاركة والمماثلة". ومن هنا أطروحته المركزية: "النحو منطق، لكنه مسلوخ عن العربية، والمنطق نحو، لكنه مفهوم باللغة"[1] فالتشابه، في نظره، قائم على مستوى البنية المنهجية، لا على مستوى الوسائط أو المرجعيات. ويعود الخلاف الجوهري بين التخصصين إلى اختلاف الأصول: فاللفظ عند النحاة ظاهرة طبيعية تاريخية، في حين يُنظر إلى المعنى عند المناطقة بوصفه معطى عقليا ثابتا متعاليا[2].

ويتجلى هذا الصراع أيضا في تعامل المنطق مع الحروف، حيث يعجز -وفق السيرافي- عن تفسير مواقعها ووظائفها داخل التركيب اللغوي، وينزلق إلى تأويلات عقلية مجردة، كتفسير "في" بالوعاء و"الباء" بالإلصاق، متجاهلا ثراء الدلالات النحوية والبلاغية. فالخطأ، في هذا المستوى، لا يكمن في التحليل العقلي ذاته، بقدر ما يظهر في فرض مقاربة تخصصية صورية على مجال لغوي تداولي له منطقه الداخلي؛ وحتى المنطقي، كما يقرّ السيرافي، لا غنى له عن اللفظ "الذي يشمل على مراده ويوافق قصده"[3].

لقد ذهب محمد عابد الجابري (2010 - 1935) إلى أن مرافعة السيرافي تنصبّ أساسا على إثبات المضمون المنطقي الكامن في النحو العربي، وبالتالي نقض ادعاء المناطقة بوجود قطيعة بين البيان والبرهان؛ فمأزق المناطقة، في نظره، يكمن في حصر المعاني داخل جهاز مفاهيمي خاص، صيغ بلغة مترجمة متكلّفة، مع ضعفهم في الإحاطة الدقيقة باليونانية والعربية معا. ومن هنا رفض السيرافي لاصطناع لغة مفهومية موازية داخل اللغة الطبيعية، كما هو الحال في المصطلحات المنطقية من قبيل الجنس والنوع والفصل والعرض، وما تفرّع عنها من مفاهيم[4]. الشيء الذي يرفضه طه عبد الرحمن من خلال ابطال النظرة التجزيئية للجابري، وبناء التقويم التكاملي للتراث وخاصة حين يتحدث عن التقريب التداولي بين العلوم المنقولة والعلوم الموصولة معتبرا المنطق من العلوم النموذجية التي تم

1 المصدر نفسه، ص 93.

2 المصدر نفسه، ص 93.

3 المصدر نفسه، ص 94.

4 محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص52.

تقريبها إلى المجال التداولي الإسلامي العربي وهو يعرف التقريب بكونه :" جعل المنقول مأصولا "[1] مما يعني أنه عملية إجرائية، يتم بوسطتها ربط العلاقة بين المأصول والمنقول.

من جهة ثلاثة، يرى حسن حنفي أن السيرافي يستند إلى ما يسميه "حجة البراءة الأصلية"، أي أن الممارسة العقلية والاستدلالية سبقت تقعيدها المنطقي، كما في أصول الفقه والبلاغة والعلوم الطبيعية. فالمنطق لم يكن أصلا تأسيسيا، بل جاء لاحقا لتنظير ممارسة قائمة، وهو نقد يلتقي، من زاوية مختلفة، مع موقف ابن تيمية الذي رأى أن المنطق لا ينفع من كان ضعيف الفهم.[2] وعليه، فإن مناظرة بغداد تكشف عن إشكالية بنيوية تتجاوز حدود النحو والمنطق، لتعبّر عن صراع بين تخصصين يتنافسان على تعريف العقل ومعايير المعرفة وحدود الشرعية العلمية. فهي ليست مجرد خلاف لغوي أو فلسفي، بل نموذج مبكر لصراع بين الحقول المعرفية، يضعنا أمام سؤال مركزي: هل يجوز تحويل منهجٍ خاص بتخصص معيّن إلى سلطة كونية تقصي ما عداها، أم أن لكل علم منطقه الداخلي وحدوده التي لا يجوز تجاوزها؟

2- من الصراع إلى عبور التخصصات: أثر مناظرة السيرافي ومتى في مشروع أبو نصر الفارابي

إذا كانت مناظرة السيرافي ومتى قد كشفت عن صراع حاد بين تخصصين معرفيين متنافسين، فإن الفارابي يمثّل اللحظة التي يعاد فيها تأطير هذا الصراع ضمن أفق تكاملي يسعى إلى تجاوزه، من خلال إعادة تحديد موقع كل صناعة داخل بنية معرفية أوسع؛ يذهب محسن مهدي إلى أن الفارابي كان على وعي مباشر بأسئلة هذه المناظرة، وأنها شكّلت خلفية حقيقية لنقاشاته حول النحو والمنطق والحروف، خصوصا في سياق دروسه التي كان يشرح فيها للطلابه كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو ومعاني الحروف في آنٍ واحد.[3] يدلّ هذا المعطى على أن الفارابي لم يتعامل مع الجدل بوصفه نزاعا تخصصيا مغلقا، بقدر ما اعتبره إشكالا معرفيا يستدعي إعادة بناء العلاقة بين اللغة والعقل، وبين اللسان والوجدان، على أساس تكاملي. ومن هنا استئنافه النقاش حول صناعتي النحو والمنطق، عبر منطق التوازي الوظيفي: فكل منهما يعكس مستوى من مستويات التعبير عن المعنى، أحدهما لغوي تداولي، والآخر عقلي تجريدي، ويعبّر الفارابي عن هذا التصور بوضوح حين يقرر أن "نسبة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان

1 طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1994) ص 237.

[2] حسن حنفي، "جدل الوافد والموروث: قراءة في المناظرة بين المنطق والنحو بين متى والسيرافي عند ابي حيان التوحيدي"، مجلة فصول، ع 248/3،(1995)، ص 205.

[3] محسن مهدي، مقدمة كتاب الحروف للفارابي، (بيروت: دار المشرق1986) ص48-49.

والألفاظ"[1]، إذ يمنح النحو قوانين لضبط الألفاظ في الاستعمال، ويمنح المنطق نظائر هذه القوانين لضبط المعقولات في الذهن. وبهذا المعنى، لا يكون المنطق بديلا عن النحو، ولا النحو مجرد مرحلة أولى يُستغنى عنها، لأنها يشكّلان معا نظاما مزدوجا لتنظيم القول: قولا ملفوظا وقولا معقولا.

هنا ينتقل الفارابي من منطق الصراع إلى منطق التكامل والعبور؛ فاللغة لا تُختزل في اللسان، ولا المعنى في الذهن لذلك تكون العلاقة بينهما علاقة نسبة وترابط؛ فالترتيب النحوي يقع في مستوى اللسان، أما الترتيب المنطقي فيقع في مستوى الذهن، وما "يُشرف به الذهن" ليس ترتيب الألفاظ، إنما ترتيب المعاني. بهذا التمييز الدقيق، يؤسس الفارابي لثنائية غير صراعية: تمايز بلا قطيعة، وتكامل بلا اختزال. ويظهر هذا العبور أيضا في تحليل الفارابي لاختلاف الألفاظ بين الصناعات. فالنحو يستمد ألفاظه من الاستعمال المشهور بين الجمهور، في حين يضطر المنطق إلى وضع ألفاظ اصطلاحية خاصة، لأن اشتغاله ينصبّ على المعاني الكلية لا على الدلالات التداولية. ومع ذلك، يرى الفارابي في هذا الاختلاف دليلا على اختلاف مستويات التجريد. فالمنطق، عبر هذه القوانين، ينقل العقل من مرحلة تجريد أولى مرتبطة بالقول، إلى مرحلة تجريد ثانية تنكشف فيها العلاقات الضرورية بين القضايا، متجاوزا خصائص كل لسان دون أن ينكر ضرورتها في أصل التعبير[2].

تأسيسا عليه القول إن كتاب الحروف بالإضافة إلى أنه يهدف إلى تعريف ألفاظ منطقية جديدة، هو يهيئ العقل العربي لعبور معرفي من البيان إلى البرهان، عبر وساطة لغوية مضبوطة، لا عبر قطيعة مع اللغة الطبيعية. فالمنطق، عند الفارابي،لم يكن سلطة فوق اللغة، بقد ما شكل أفقا تجريديا يتأسس عليها ويتجاوزها في آنٍ واحد.

3- يحيى بن عدي: ترسيم الحدود التخصصية في أفق تكاملي

يمثّل يحيى بن عدي (ت. 973م) مرحلة متقدمة في تطور الجدل حول العلاقة بين النحو والمنطق، إذ ينتقل بالنقاش من منطق الصراع على الشرعية المعرفية إلى منطق الترسيم الدقيق للاختصاصات، بوصفه مترجما ومفسرا للفلسفة اليونانية، ومنخرطا في السجال الكلامي، سعى في رسالته في تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي إلى إزالة الالتباس القائم بين الحقلين، عبر تحديد موضوع كل صناعة وغرضها تحديدا منهجيا صارما.

[1] أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، صححه: عثمان محمد أمين، (مصر: مطبعة السعادة، 1931)، ص 11.

2 أبو نصر الفارابي ،الالفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي (بيروت: دار المشرق، 1986)، ص 100.

ينطلق ابن عدي أولا من تحليل صناعة النحو، فيقرر أن موضوعها هو الألفاظ من حيث هي ألفاظ، أي من حيث حركاتها وسكناتها وبناؤها الصوتي والتركيبي، وفق ما استقر عليه استعمال العرب. فوظيفة النحو لا تتجاوز ضبط اللفظ بحسب القواعد المقررة، ولا تمتد إلى النظر في المعاني من حيث هي معان. ومن هنا يؤكد أن ما يفعله النحو في موضوعه هو تحريك الألفاظ وتسكينها وضمّها وفتحها وكسرها على سنة العرب، وأن هذا الفعل هو بعينه غاية الصناعة ومقصوده، حيث يقول في هذا الصدد " إن الموضوع لصناعة النحو هو الألفا [...] فلننظر ما الذي تفعله صناعة النحو في الألفاظ التي هي موضوعها. فانّا نجد ذلك هو ضمّها إياها وفتها وكسرها، وبالجملة، وتحريكها وتسكينها بحسب تحريك وتسكين العرب إيّاها، فإن ذلك هو الذي تقصده، وهو الذي تحدثه فيها وهو الذي انهت اليه سكنت عن حركتها"[1] ويعزّز التحديد السابق بالتمييز بين الألفاظ المعرّبة وغير المعرّبة، معتبرا أن معيار النحوية لا يقوم على الدلالة، بل على مطابقة اللفظ لقوانين الاستعمال العربي. كما يحذّر من وهم شائع قد ينشأ من كون النحاة يتعاملون غالبا مع ألفاظ دالّة على معانٍ، فيتوهم أن مقصدهم هو المعاني ذاتها، بينما الأمر لا يعدو كونه اشتغالا لفظيا محضا. قول في ذلك: "فلا يغلّطنك قصد النحويين بالألفاظ الدالة على المعاني ويجابهم فتحا وضما أو كسرا أو غير ذلك من حركاتها أو سكونها من قبل المعاني التي تدل عليها، وذلك أنهم يضمون الألفاظ الدالة على المفاعلين ويصبون الدالة على المفعول بهم. وها فهم مُشّبه موهم أن قصد صناعتهم الدلالة على المعاني فيحملك ذلك إلى أن تعتقد أن صناعة النحو هو المعاني" [2] فالنحو، في نظره، ينظر في جميع الألفاظ، سواء كانت دالّة على معان أم غير دالّة، دون ازدواج في القصد أو انتقال إلى حقل آخر.

بعد ينتقل ابن عدي إلى تحديد موضوع صناعة المنطق وغرضها، فيقرر أن موضوعها هو الألفاظ الدالّة على الأمور الكلية، أي الكليات الخمس: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام. منها فإن اشتغال المنطق بهذه الألفاظ يكون من حيث إمكان تأليفها تأليفا يؤدي إلى الصدق. وبالتالي المنطق يكتفي القضايا المؤلفة التي يمكن أن تُوصَف بالصدق أو الكذب. ومن ثمّ، فإن غاية المنطق هي التأليف البرهاني الذي يفضي إلى العلم اليقيني[3]. يُستخلص من هذا التحليل أن ما تفعله كل صناعة في موضوعها هو بعينه غرضها: فالنحو غايته ضبط الأشكال اللفظية وتنظيمها بحسب العرف اللغوي، في حين أن المنطق غايته تنظيم المعاني الكلية عبر تأليف قضايا صادقة. وبذلك يقرر اختلاف الصناعتين

1 يحي بن عدي، تبين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي ، تحقيق: سحبان خليفات، (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، 1988)، ص 417-416.

2 المصدر نفسه، ص 417.

3 المصدر نفسه، ص 423.

من حيث الموضوع والغرض معا: فموضوع النحو هو الألفاظ مطلقا، دالّة كانت أو غير دالّة، أما موضوع المنطق فهو الألفاظ الدالّة على الكليات دون الجزئيات؛ وغرض النحو هو التقويم اللفظي، في حين أن غرض المنطق هو تحصيل الصدق البرهاني.

غير أن هذا الفصل يُفهم عند ابن عدي ، بوصفه تقسيما وظيفيا للمعرفة يهدف إلى حماية كل صناعة من تعدي مجالها بوصفه لا كعودة إلى منطق القطيعة أو الصراع.

فتمييز الحدود هنا شرط للتكامل لا نقيض له: إذ لا يمكن للمنطق أن يشتغل دون لغة مضبوطة، كما لا يحتاج النحو إلى ادعاء وظيفة برهانية ليست من شأنه. وبهذا المعنى، يقدّم ابن عدي نموذجا ناضجا لإدارة العلاقة بين التخصصات، يقوم على الفصل المنهجي داخل أفق معرفي واحد، لا على الهيمنة أو الإقصاء.

4- السجال يصل إلى الأندلس: مناظرة البطليوسي و ابن الصائغ(ابن باجة).

بعد أن استقر الجدل حول العلاقة بين النحو والمنطق في المشرق، متجسدا في مناظرة أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى بن يونس، مرورا بموقف الفارابي وصولا أطروحة يحي بن عدي، انتقل هذا السجال إلى الأندلس ضمن سياق ثقافي ومعرفي مغاير، اتسم بتفاعل كثيف بين الفلسفة الوافدة من المشرق والخصوصيات اللغوية والأدبية للأندلس، وفي هذا السياق، لم يعد النقاش مقتصرا على تحديد مشروعية المنطق أو استقلال النحو، بل تحوّل إلى مساءلة أعمق تتعلق بحدود تداخل الصناعات (التخصصات) وإمكان عبورها، كما يتجلى بوضوح في مناظرة البطليوسي وأبي بكر ابن الصائغ المعروف بـ ابن باجة.

يمثّل البطليوسي نموذج العالم اللغوي الأندلسي الموسوعي، الجامع بين النحو والأدب والبلاغة، مع حسٍّ جمالي ينعكس في تعاطيه مع النص الشعري واللغة الحيّة. في المقابل، يجسّد ابن باجة الفيلسوف والمنطقي الأبرز في الأندلس، المتأثر بأرسطو والفارابي، والذي يتعامل مع اللغة من زاوية عقلانية تحليلية، تُخضعها لمقتضيات المعنى الكلي والصدق البرهاني. وقد انطلقت المناظرة بينهما من سؤال نحوي ظاهري حول إعراب بيتَي الشعر:

عنَيْتُ قَصيراتِ الحِجَال ولمْ أُرِدْ * قِصارَ الخُطا شرَّ النِّساءِ البَحاتِرِ**[1]

1 البطليوسي، رسائل في اللغة ، تحقيق وليد محمد السراقبي، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، 2008)، ص257.

غير أن هذا السؤال سرعان ما تحوّل إلى إشكال إبستمولوجي أوسع، يتعلق بعلاقة التحليل النحوي بالتحليل المنطقي، وحدود ما يجوز فيه المزج بين الصناعتين، وبينما أجاز النحاة وجوها إعرابية متعددة، أصرّ ابن باجة على أن المنطق يفرض تعيينا واحدا لا يحتمل التعدد، مؤداه أن "البحاتر" هو المبتدأ و"شرّ النساء" هو الخبر، لأن القصد المعنوي للشاعر "في نظره" هو الإخبار بأن البحاتر شرّ النساء. وهكذا أخضع التحليل اللغوي لمفاهيم منطقية من قبيل الموضوع والمحمول، وجعل المعنى المجرّد معيارا حاسما في ضبط الإعراب؛ في المقابل، لا يرفض البطليوسي هذا الوجه المنطقي بوصفه باطلا، لكنه يرفض تحويله إلى وجه وحيد ملزم؛ فالقول المنطقي، في نظره، "مختار" من جهة المعنى، لكنه لا يُبطل الوجوه النحوية الأخرى التي يجيزها الاستعمال العربي. ومن هنا ينتقل النقاش من مسألة إعرابية جزئية إلى سؤال منهجي مركزي: متى يجوز المزج بين الصناعات، ومتى يكون هذا المزج إخلالا بمنطق كل صناعة؟

يصوغ البطليوسي اعتراضه على تداخل النحو والمنطق في مستويين متكاملين: الأولى فلسفي: يرى البطليوسي أن كل صناعة ينبغي أن تُحمل على القوانين المتعارف عليها بين أهلها، وأن إدخال صناعة في أخرى لا يتم إلا لأحد سببين: إمّا الجهل بحدود الصناعة، أو قصد المخالطة والانتقال من حقل إلى آخر عند انسداد مسالك التعبير داخل الحقل الأول. وبذلك، فإن إخضاع النحو لمنطق البرهان لا يُعدّ تقدما معرفيا، بل خلطا بين مستويات تحليل مختلفة[1]. والثاني نحوي: يؤكد البطليوسي أن النحو، بخلاف المنطق، يسمح بتسامحات ومجازات لا تقوم على التطابق الصارم بين اللفظ والمعنى. فالإسناد في العربية قد يقع في اللفظ على شيء، بينما يكون في المعنى مسندا إلى غيره، اتكالا على فهم السامع وسياق الخطاب. ويستشهد لذلك بأمثلة يقرّها النحاة، مثل: "أُعطي درهمٌ زيدا" و"ضُرب بزيد الضرب" و"خرج بزيد اليوم"، حيث يقع الإسناد اللفظي على ما ليس هو الفاعل المعنوي.[2] وهذه الظاهرة تدلّ على أن صناعة النحو تشتغل بمنطق تداولي سياقي، لا بمنطق الصدق الصوري.

ومن هنا، يخلص البطليوسي إلى أن النحو والمنطق صناعتان مختلفتان في مناهجهما ووظائفهما: فالنحو يعالج اللغة في استعمالها الحي، حيث قد تتعدد الوجوه ويُكتفى بفهم المقصود، أما المنطق فيشتغل على القضايا من حيث هي قابلة للانعكاس بين الموضوع والمحمول دون أن يتغير الحكم. وإذا كانت القضايا المنطقية تنعكس ويبقى صدقها واحدا، فإن القضايا اللغوية لا تخضع لهذا المعيار الصوري الصارم.

1 مصدر سابق، ص 259.

2 مصدر سابق ص 259.

تكشف مناظرة البطليوسي وابن باجة عن مرحلة جديدة في تطور الجدل بين النحو والمنطق: اذ أضحت سؤالا حول حدود عبور التخصصات: متى يكون الاستعانة بالمنطق إغناء للتحليل اللغوي، ومتى يتحول إلى إخلال بمنطق اللغة واستعمالها؟ وبهذا المعنى، يمثّل السياق الأندلسي انتقالا من الجدل حول الصراع، إلى وعيٍ نقدي بضرورة ضبط التداخل بين الصناعات دون إنكاره أو إطلاقه.

خاتمة

لا يُفضي تتبع جدل النحو والمنطق في التراث العربي الإسلامي، من بغداد إلى الأندلس، إلى حسمٍ نهائي لصالح أحد الطرفين، بقدر ما يكشف عن إشكالية بنيوية تتعلق بكيفية تنظيم المعرفة وحدود اشتغال تخصصاتها، فقد بدأ هذا الجدل في صورة صراعٍ على المشروعية بين صناعتين تتنازعان تعريف العقل ومعايير القول الصحيح، ثم ما لبث أن تطوّر، مع الفارابي، إلى محاولة تركيب وظيفي تتجاور فيه اللغة والمنطق دون اختزال، قبل أن يبلغ، مع يحيى بن عدي والبطليوسي، مرحلة ترسيم دقيق للحدود بين التخصصات بوصفه شرطا لتفادي الخلط المنهجي. غير أن هذا المسار يمكن فهمه بوصفه تشكّلا تدريجيا لوعي إشكالي بطبيعة العلاقة بين التخصصات ذاتها، فكل محاولة للفصل الصارم بين النحو والمنطق، وإن بدت ضرورية لضبط المجالات، تعيد إنتاج سؤال التداخل من جهة أخرى، كما أن كل دعوة إلى التكامل أو التوازي الوظيفي تظل مهدّدة بخطر الهيمنة المنهجية أو تمييع الفروق الإبستمولوجية. ومن ثمّ، فإن عبور التخصصات لا يظهر هنا كحلّ تركيبي جاهز، بل كتوتر دائم بين الحاجة إلى التمييز والحاجة إلى التفاعل.

يكشف هذا الجدل التراثي، عن إدراك مبكر لتعقّد اللغة بوصفها في آن واحد نظاما تداوليا تاريخيا، وبنية قابلة للتقنين العقلي، وهو إدراك يضعنا أمام معضلة لا تزال حاضرة في النقاشات المعاصرة: كيف يمكن التفكير في اللغة دون اختزالها في قواعد شكلية، ودون تفكيكها إلى استعمالات سياقية منفلتة من كل معيار؟ وكيف يمكن للمنطق أن يسهم في تنظيم المعنى دون أن يتحول إلى سلطة عابرة للتخصصات تقصي منطق اللغة واستعمالها؟ من هذا المنظور، لا يدعونا المقال إلى استعادة الجدل بين البيان والبرهان بوصفه تراثا مغلقا، ولا إلى إسقاط نظريات حديثة عليه إسقاطا آليا، بل إلى إعادة التفكير فيه كفضاء إشكالي يسمح بتطوير مقاربة عابرة للتخصصات، تبقي على توتر العلاقة بين النحو والمنطق بدل السعي إلى إلغائه.

إن عبور التخصصات، كما يكشفه هذا المسار، هو ممارسة نقدية واعية بحدود كل تخصص وإمكاناته، وبأن إنتاج المعرفة لا يتم إلا في منطقة التماس بين المناهج، حيث يكون السؤال مفتوحا، والمعنى غير مكتمل.من هذا المنطلق

يمكن القول إن القيمة النظرية لهذا الجدل تكمن قدرته على مساءلة نماذج التفكير ذاتها، وعلى فتح أفق لفلسفة لغوية عربية معاصرة، تُؤسَّس بل على وعيٍ تاريخي وإبستمولوجي يجعل من عبور التخصصات شرطا للفهم، لا غاية نهائية له.

المراجع | References

- ابن السيد، البطليوسي. رسائل في اللغة ، تحقيق وليد محمد السراقبي. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، 2008.
- بن عدي، يحي. تبين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي ، تحقيق: سحبان خليفات، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، 1988.
- الفارابي، أبو نصر. الالفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي، بيروت: دار المشرق، 1986.
- الفارابي، أبو نصر. كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، بيروت: دار المشرق، 1986.
- الفارابي، أبو نصر. إحصاء العلوم، صححه: عثمان محمد أمين، مصر: مطبعة السعادة، 1931.
- التوحيدي، أبي حيان. الإمتاع والمؤانسة، مراجعة: هيثم خليفة الطعيمي، بيروت: المكتبة العصرية،2011.
- بور، دي. تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو زيد، بيروت: دار النهضة العربية، 1981.
- الجابري، محمد عابد. بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- حنفي، حسن. "جدل الوافد والموروث: قراءة في المناظرة بين المنطق والنحو بين متى والسيرافي عند ابي حيان التوحيدي"، مجلة فصول، ع 248/3، 1995.
- Kuşlu ,Harun. “Ebû Bişr Mettâ’dan İbn Sînâ’ya Mantığın Konusu: Söz ve Lafızlar mı Yoksa İkinci Makul Anlamlar mı?”, İslam Araştırmaları Dergisi, doi:10.26570/isad.571486,2019.
- Abdelali Elamrani,Jamal. “Grammaire Et Logique d'Après le Philosophe Arabe Chrétien Yahya Ibn Adi”, Arabica, T. 29, Fasc. 1, 1982.